اقتصاديات التعليم في لبنان: واقعٌ أم حبرٌ على ورق؟

د. بياريت فريفر(*)

خلاصة

نظرًا لأهمية التعليم في بناء الفرد والمجتمع، وكونه المحرّك الأساس في عمليات النمو الاقتصادي، وإحداث التنمية الشاملة، سعى هذا البحث إلى توظيف التعليم توظيفاً اجتماعياً واقتصادياً لبيان هذه الأهمية. من هنا، كانت الإضاءة على مفهوم اقتصاديات التعليم، وأشهر روّاده وأبرز الموضوعات التي يبحثها. فبعد بيان الأهمية المطلقة للتعليم في بناء الإنسان والمجتمع، عمدت الباحثة من جهة، إلى إظهار تكاليف التعليم المتزايدة وما يترتّب عنها من أعباءٍ ماليةٍ تتحمّلها جهات مختلفة أهمها الدولة والأهل.

ومن جهة أخرى، السعي إلى تقدير الفوائد والعائدات المادية والعينية للتعليم، بالإضافة إلى إيضاح جودة العملية التعليمية من مناهج دراسية، كتب مدرسية، مؤسسات تعليمية، وغيرها...إلخ. ومراجعة الكفاءة للعناصر المادية والبشرية. وذلك بُغية تحسين الاستثمار في الرأسمال البشري. كما تطرّق هذا البحث إلى واقع التعليم في لبنان، والأوضاع التي وصل إليها في الآونة الأخيرة، وقد تمّ عرض بعض الاقتراحات في سبيل تصويب العملية التعليمية لتحقيق أهدافها المنشودة.

(*) أستاذة جامعية وباحثة في الشؤون الاقتصادية والتربوية ـ لبنان.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم- علاقة التعليم بالنمو - علاقة التعليم بالتنمية - الجودة التعليمية- الكفاءة التعليمية- تكاليف التعليم- عائدات التعليم- هجرة الأدمغة- البطالة..

مقدمة

يُواجه التعليم في العصر الحالي، تحديات وتغيّرات جمّة تستدعي إعادة النظر في سياساته وأهدافه ونظمه. ولمواجهة هذه التحديات، على المعنيين أن يُقدموا تعليماً يتّسم بالديناميكية، بحيث يجمع المعارف والخبرات والمهارات للمتعلمين، لتهيئتهم لعصر التكنولوجيا والمعلوماتية ولمواكبتهم للتطور والتقدم.

ونظراً للأهمّية المطلقة للتعليم، في إعداد الأفراد لحياة كاملة في المجتمع، والعمل على تنميته وتطويره، وإعداد رأسمال بشري قادر على الإنتاج والابتكار، **لهذا**، ينبغي إخضاعه للمنطق الاقتصادي والحسابي، بُغية قياس المنفعة والفوائد المادية، **وبالتّالي**، تعزيز الكفاءة والجودة التعليمية، وترشيد التكاليف. **من هنا**، برز علم اقتصاديات التعليم الذي يضمّ في طيّاته، أبرز القضايا التي تهم الاقتصاديين كما التربويين، كونه يشرّح كامل مكوّنات العملية التعليمية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد المحلي، يُعاني لبنان من أوضاعٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ أقل ما يُقال عنها أنها صعبة، بحيث تتداخل وتتشابك معوّقات كثيرة، لتؤثّر سلباً على المجتمع اللبناني الذي بات يُعاني بنسب عالية من بطالة الشباب، خصوصاً من حملة الشهادات، وازدياد أعداد المهاجرين.كما ينهش الفقر أكثر من نصف سكانه الغارقين في مصاريف العيش والسكن، أقساط المدارس الخاصة، فواتير الاستشفاء...إلخ.

أمام هذا الواقع المرير، لابدّ من مراجعة النظام التربوي اللبناني، مراجعةً اقتصادية-اجتماعية، كونه المسؤول الأول عن إعداد الأفراد ليكونوا ركائز المجتمع وعناصر ديمومته. **من هذا المنطلق**، يحاول هذا البحث الإجابة عن

السؤال التالي: **أين لبنان من اقتصاديات التعليم؟**

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما علاقة التعليم بعمليات النّمو والتنمية؟
- ماذا عن فاتورة التعليم في لبنان، ومن الذي يدفعها؟
- ماذا عن الكفاءة والجودة التعليمية في لبنان؟
- هل حقّق لبنان العائدات المنتظرة من التعليم؟

أهمية وأهداف البحث

يهدف هذا البحث، إلى إظهار الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية، وإرشاد المعنيّين في السياسات التربوية نحو تصويب وتوجيه التعليم، لما يخدم المجتمع والفرد معاً، وتحقيق الغايات المنشودة، وذلك من خلال:

- معالجة المشكلات التي تبرز في الكفاءة الإنتاجية للنظام التعليمي اللبناني، عبر تحليلها وفق نظرة اقتصادية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- توظيف التعليم توظيفاً إجتماعياً واقتصادياً، لتحسين مستويات النمو والتنمية.
- إيضاح جودة المناهج الدراسية، الكتب المدرسية، المؤسسات التعليمية،... إلخ.
- دراسة النفقات وتقدير العوائد لحسن الاستثمار في الرأسمال البشري.
- اعتبار التعليم عملية استثمارية، له مردود اقتصادي، لذا، يقتضي إخضاعه للتحليل والقياس الاقتصادي بُغية تحسين الآداء.
- حصر مُدخلات التعليم وتحديد العمليات والأنشطة، بناءً على التكلفة والوقت، وحجم النفقات.
- ترشيد الحكومات في توزيع ميزانيات التعليم السنوية.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث، المنهج التحليلي، من أجل تحديد الجانب الاقتصادي من العملية التعليمية، بحيث يتمُّ تحليل النفقات والتكاليف ومقارنتها مع العائدات المتوقعة. كما ويضع الكفاءة والجودة في النظام التعليمي اللبناني، تحت المجهر وذلك ليس بهدف النقد، إنما لتحسين وتطوير النظام القائم بما يلبّي احتياجات السوق والمجتمع.

أبرز الدراسات والروّاد الذين عالجوا اقتصاديات التعليم.

• حقبة القرن التاسع عشر:

نظراً للدور المهم الذي يلعبه التعليم في بناء المجتمع، وتحديداً في مجالات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد رأسمال بشري يمتلك المهارات والخبرات اللازمة. لهذا، سعى روّاد الاقتصاد إلى الاهتمام بموضوع التعليم وفي مقدمتهم:

- **آدم سميث**: الذي لفت الانتباه إلى دور التعليم في خلق الإنتاج ونموه، وما يُؤديه من تراكم لرأس المال. كما اقتصر بحث سميث في التعليم على الناحية الاقتصادية، حين ربطه بالعملية الإنتاجية وتكوين «الرأس المال الدائم»، أي إستخدام الفرد للعلم والمعرفة التي اكتسبها لتكوين ثروته.
- بدوره حاول **دايفد ريكاردو**، تحديد دور التعليم في مسألة زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، من خلال تقييد النمو السكاني. وفي رأيه إنّ التعليم قادر على تحقيق الرفاهية، من خلال توعية أبناء المجتمع على أهمية تحديد النسل، تماماً كما نادى الاقتصادي **توماس مالتوس**.
- **جون ستوارت ميل**، اعتبر أنّ التعليم يُساعد في غرس القيم والعادات، التي من شأنها عقلنة استخدام الموارد المتاحة عند العمال، بُغية إحداث تغييرات إيجابية لديهم في مجالي الإنتاج والاستهلاك.

- أما **كارل ماركس**، فقد أولى اهتماماً كبيراً للتربية، باعتبار أنها تلعب دوراً مهماً في تكوين الإنسان وتنمية مهاراته وقدراته.
- **ألفرد مارشال** اعتبر أنّ التعليم هو نوع من الاستثمار، وعاملًا مباشراً يدخل في عملية الإنتاج، ويؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، مستخدماً أساليب قياس لتحديد درجة التأثيرات. كما اعتبر أنه كلما زاد استثمار بلد ما في التعليم كلما كان تحقيق النمو والتنمية أسهل وأسرع.[1]

• حقبة القرن العشرين:

في الحقبة السابقة، اقتصرت الدراسات على آثار التعليم على النمو، دون دراسة الأثر المتبادل بين التعليم والاقتصاد. أما في القرن العشرين، فقد أصبح البحث في موضوع اقتصاديات التعليم أكثر اهتمامًا نظرًا لتزايد الإنفاق على التعليم، ونظرًا لازدياد التخطيط الاقتصادي والاهتمام بالتنمية الاقتصادية، ومعها التركيز على إعداد رأسمال بشري كفوء. لهذا، أُعدّت دراسات تُعالج الاستثمار برأس المال البشري من خلال الربط بين التعليم والمردود المالي أو العائد الاقتصادي، وأبرزها: [2]

- **تيودور شولتز (Th. Schultz)**: يعتبر الرائد في معالجة اقتصاديات التعليم، وقد غاص في عمق مبادئ هذا العلم، وبحث في أهمية إعداد رأس المال البشري، الذي اعتبره العامل المجهول الذي يُسهم في إحداث النمو الاقتصادي. **وعليه**، فإنّ الاستثمار في الرأس المال البشري، يؤدي إلى زيادة في الدخل، وبالتّالي، تحقيق التنمية كما النمو الاقتصادي. كما اعتبر أن المعرفة والمهارات التي يمتلكها الفرد، هي رأسمال يجب استثماره، بحيث يحقق نِسب عالية من النمو الاقتصادي، تفوق تلك الناتجة عن الاستثمار في الرأس المال المادي.

وخلال دراسته للقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأميركية، تبيّن له أنّ تنمية الموارد البشرية الزراعية، تؤدي إلى زيادة إضافية في الإنتاجية عن تلك الناتجة عن توفّر البنى التحتية، الأرض، النقل وغيرها. لهذا أعطى شولتز أهمية

بارزة للتعليم، باعتباره ضروريًّا لتنمية الموارد البشرية، بحيث تصبح المعارف والمهارات جزءً لا يتجزأ من الفرد، يمكن أن يستثمرها لزيادة الإنتاج والإنتاجية. كما يوضح أهمية التعليم في حياة الفرد من خلال حصوله على مداخيل عالية بناءً لمستوياته التعليمية، وعلى المجتمع من خلال التنمية التي يمكن تحقيقها، آخذًا بالاعتبار تكلفة الفرص الضائعة (coût d'opportunité)، أي الإيرادات التي يخسرها الفرد عندما يُتابع مسيرته التعليمية.

- وفي هذا المجال، تحدث **بيكر (G. Becker)** عن أهمية التعليم، باعتباره استثماراً، مطوّراً في ذلك نظرية الرأس المال البشري، كما استنتج أن الفرد المكتسب مستويات عالية من التعليم، يحصل على ارتفاع في مداخيله، وذلك بعد حسم مختلف الأكلاف التي تكبّدها.
- وفي السياق نفسه، أشار **جون فيزي (J. Vaisey)** إلى وجود ـبالإضافة إلى العائدات المادية التي يحصل عليها الفرد ـ فوائد أخرى سميت بفوائد خارجية، كتبادل الخبرات بين أفراد المجتمع، وإكساب أصحاب المستويات الدُّنيا لخبرات من هم أفضل.
- من جهته بحث **منسر (Mincer)** أهمية تدريب العمال في تطوير الرأس المال البشري، واعتبر أنّ الاختلاف من العائدات بين الأفراد، ناجم عن الاختلاف في مستويات التدريب، محدداً في أبحاثه ثلاثة أهداف: هي تحديد حجم الموارد المخصّصة للتّدريب، وتحديد العائد من الاستثمار في التّدريب، وتحديد مدى المنفعة الناتجة عن التّدريب، وإبراز خصائص سلوك القوى العاملة. وقد توصّل إلى استنتاج مفاده، أنه كلما زادت المستويات التعليمية للفرد، ازدادت فُرص حصوله على التدريب في العمل.

بعد الاطلاع على مختلف الدراسات التي عرضت اقتصاديات التعليم ومراحل تطوّر هذا العلم، تتكشّف لنا العلاقة أو التوأمة بين علم الاقتصاد والتعليم، تسمح باعطاء تعريف لمفهوم اقتصاديات التعليم وأنه: «العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها

في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب، وتنمية المعرفة والمهارات، والقدرات العقلية والشخصية، خلال فترة زمنية محددة، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل».

أما أبرز التعريفات شيوعاً لعلم اقتصاديات التعليم فهي: «إنّه العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية، بشرياً ومالياً وتكنولوجياً وزمنياً، من أجل بناء البشر بالتعليم والتدريب، بناءً شاملًا متكاملًا حاضراً ومستقبلا فردياً واجتماعياً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا البناء»[٣].

ويبحث هذا العلم في مجالات عديدة، أهمها:

- علاقة التعليم بالنمو والتنمية.
- تكاليف التعليم وتمويله وعائداته.
- الكفاءة الإنتاجية والجودة التعليمية.
- اقتصاديات المعرفة والتعليم عن بُعد.
- التسرّب وهجرة الأدمغة والبطالة.

١ ـ علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية.

أ ـ علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي، هو الزيادة في كميّة وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، أو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يُؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.ويعرّف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة النقدية (السوقية) لجميع السّلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادةً تكون سنة.

إن أيّ زيادة في حجم الناتج المحلي من سنة لأخرى، يعني زيادة ما ينتجه

الاقتصاد من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وزيادة مداخيلهم، بحيث تزيد نسبة استهلاكهم، وهذا الأمر يجذب المستثمرين إلى الاستثمار، وبالتّالي، زيادة الإنتاج. أما في حال انخفاض الناتج المحلي، أي عندما يعجز اقتصاد ما عن زيادة ما ينتجه من سلع وخدمات من سنة لأخرى، فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض المداخيل وحدوث ركود في المجتمع.

ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي في الحياة الاقتصادية كما الاجتماعية، يمكن التوقّف أمام السؤال التالي: كيف يمكن للتعليم أن يحقّق النمو الاقتصادي والزيادة الحقيقية للدخل الفردي؟

عدّة عوامل تتداخل وتؤثّر على النمو الاقتصادي، منها ما هو خارج عن إرادة المستثمرين، ويرتبط بشكلٍ أساس بالسلوك السياسي لبلد ما، كأن تعتمد الحكومات سياسات ضريبيةً تحفيزية للاستثمارات، الاستقرار الأمني والسياسي، السياسات الخارجية المتّبعة وغيرها. ومنها ما هو متعلق بإرادة المستثمرين، وكيفية إدارتهم للعملية الإنتاجية. فلزيادة الأرباح لا بدّ من زيادة الاستثمار في عوامل الإنتاج، بُغية زيادة الإنتاج، حيث تتمثّل دالة الإنتاج بعاملين:

الرأس المال المادي واليد العاملة. (Fonction de Cob-Douglas)

$$Y=f(K, L)$$

Y: الناتج **K**: الرأس المال المادي **L**: اليد العاملة

وفقًا لهذه المعادلة، فإنّ أي تغيير في القوى أو في الرأس المال المادي، سيؤثر سلباً أو إيجاباً على الناتج الإجمالي. كما تلعب التكنولوجيا وإدخال التقنيات الحديثة والآلات الجديدة دوراً في زيادة الرأس المال المادي. وفيما يتعلق بالرأس المال البشري (اليد العاملة)، يُعتبر التعليم والتدريب العنصرين البارزين اللذين يؤثران في تطويره.

وبحسب Denison ـ خلال تطبيقه لهذه القاعدة ـ، لاحظ أن الزيادة في الناتج القومي، لا تعود إلى زيادة لاستثمار في الرأس المال المادي، ولا إلى الزيادة بأعداد اليد العاملة. وقد استنتج أنه توجد مجموعة أخرى من العوامل تدخل في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وأهم تلك العوامل هو الاستثمار في التعليم والتدريب، والذي من شأنه رفع المستوى التعليمي والمهاراتي لليد العاملة. فيترتّب عن ذلك رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال مهاراتهم وخبراتهم، واستعمالهم لآلات حديثة ومتطورة. هذا الأمر يُساهم في رفع مداخيلهم الفردية التي يستفيدون منها بزيادة نسب استهلاكهم للسلع والخدمات، كما أنّ زيادة نِسب مدّخراتهم التي بدورها يوظفونها باستثمارات جديدة، تُلبّي حجم الطلب المتزايد على الاستهلاك. بدورها، هذه الاستثمارات الجديدة تُعتبر مسؤولة عن تحقيق نِسب عالية من النمو الاقتصادي، كما وخلق فرص عمل جديدة.(٤)

بالإضافة إلى ما سبق، يُمكن للتعليم أن يكون حلًا لمشكلة النمو السكاني المتسارع، والذي يُعتبر أحد أبرز عوائق النمو الاقتصادي. إذ إنّ التحصيل العلمي بمستويات عالية، يفرض التأخّر في سنّ الزواج والتأخّر في الإنجاب، الأمر الذي يحتّم انخفاض نسب النمو السكاني. **وبالطبع،** كلما انخفضت مستويات النمو السكاني، كلما ازدادت مستويات الرفاهية في المجتمع، من خلال ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، تشرح معادلة

«Singer»: D= SP-R

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد　　**S**: معدل الادخار الصافي

P: إنتاجية الاستثمارات الجديدة　　**R**: معدل نمو السكان

وعليه، فإذا كانت نتيجة هذه المعادلة إيجابية (+)، فهذا يعني أن دخل الفرد يتحسّن، أما إذا كانت نتيجتها سلبية (ـ)، فهي تُشير إلى أن دخل الفرد يتدهور.

وبعدما تمت الإشارة إلى علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي، ينبغي الكشف على العلاقة القائمة ما بين التعليم والتنمية. ففي فترات سابقة، كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية لا يتعدّى مفهومها عن النمو الاقتصادي، أي تحقيق

معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة في الاستثمارات. ولكن مع الوقت، ومع تعقّد الحياة الاجتماعية وتفشي مشكلات عديدة، باتت تهدّد الفرد والمجتمع، كالفقر، الهجرة، التفاوت الطبقي،... تغيّرت النظرة إلى التنمية، حيث باتت هذه المشكلات والقضايا الشُّغل الشاغل للسلطات السياسية، للحدّ من آثارها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. فما علاقة التعليم بالتنمية؟

ب- علاقة التعليم بالتنمية.

لقد ارتبط مفهوم التنمية بالتغيّرات التي تطال بنية الاقتصاد وبنية المجتمع. ولكن، مع تقدم الحياة وتعقّد المتطلبات، تزايد الاهتمام بقضية التنمية، التي باتت حاجة ملحّة لكل مجتمع. **لذلك**، ارتبطت هذه القضية بتحول فكري وتربوي وثقافي واجتماعي، يضم مكوّنات المجتمع كافة، في سبيل بناء مستقبل أفضل. فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج منها جميعاً، وتتداخل مع بعضها البعض في إطار شمولي، من أجل تحقيق الأهداف التي يطمح إليها المجتمع.

وللغوص أكثر في علاقة التعليم بالتنمية، يجب أن يتمّ الاطلاع على ماهية التنمية، وكيف تطوّر هذا المفهوم بدءً من التخصصيّة (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، مـرورًا بمفهومها الشمولي، ووصـولًا إلى مفهوم التنمية المستدامة، مع إبراز دور التعليم في تحقيق تنمية المجتمعات.

مع بداية ثـورات الإنتاج الحديثة والمعاصرة، ودخـول التكنولوجيا معترك الحياة الاقتصادية، وفي صُلب القطاع الصناعي، ترادف مفهوم **التنمية الاقتصادية**، مع مفهوم النمو الاقتصادي، أي الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، **وبالتالي**، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وما يرافقه من زيادة في فرص العمل. بمعنى آخر، اقتصر مفهوم التنمية الاقتصادية على الكم فقط، دون أن يشتمل الكيفية، إلى حين أن تطوّر هذا المفهوم ليطال الإثنين معاً.[٥] ومع تعقّد الحياة

الاجتماعية والاقتصادية، وإزدياد احتياجات الفرد وتنوّعها، وتخلّف حكومات الدول النامية عن ممارسة أدوارها ورعاية مواطنيها، بدأت تتضح أهمية التنمية الاجتماعية للخروج من حالة التخلّف إلى حالة التقدّم والإرتقاء بالمجتمع نحو الأفضل. وقد تبنّت الأمم المتحدة تعريفًا **للتنمية الاجتماعية** على أنها: «الخدمات الاجتماعية التي تُقدّم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني، بُغية تنمية المجتمعات المحلية»[٦].

يُمكن القول إذن، إنّ التنمية الاجتماعية، عملية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفرد، من خلال رفع مستوى الرعاية الصحيّة والتعليم، ومكافحة الفقر وتأمين العدالة والمساواة،... للمواطنين كافة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حال المجتمع بأكمله. **لذلك،** يعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحدهما كفيلتان بالنهوض بالأمم والمجتمعات من حال التخلّف إلى حال النمو، متناسين الذهنيات الثقافية والسياسية والبيئية وغيرها، التي بدورها يمكن أن تكون حجر عثرة أمام التنمية. **والدليل على ذلك،** أنّ بعض الدول نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما فشلت دولًا كثيرة في إحداث التنمية، ويعود السبب الرئيس لذلك، إلى صياغة برامج إنمائية تقوم على دعم قطاع إنتاجي على حساب آخر، كدعم الصناعة على حساب الزراعة، أو دعم منطقة جغرافية دون الأخرى، أو دعم التعليم دون الاهتمام بقطاع الصحة مثلًا..؟!

من هنا، برز مفهوم **التنمية الشاملة،** التي تقوم على دعم القطاعات كافة. ويمكن تعريفها على أنها: «**عملية حضارية شاملة لأنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مُرتبطة بمشروع واضح الفلسفة والأيديولوجية، ويهدف لبناء الإنسان وإطلاق طاقاته الكامنة، وتطوير كفاءاته، لتوظيف عالم الأفكار لديه، لبناء عالم الأشياء وتنظيم عالم العلاقات.**»[٧]

إذن، فعملية التنمية الشاملة، هي مجموعة من التحوّلات والتطوّرات والتغيّرات، تُصيب عُمق البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية... إلخ، وتطال مختلف أنشطة الحياة، مستخدمةً الموارد المتوفرة لأجل تحسين

سبل حياة الفرد والنهوض بالمجتمع.

ولكن هـذه التحولات والتغيرات، وتـزايـد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، خلّفت مشكلات بيئية خطيرة، وشُحّ في موارد الطبيعة، الأمر الذي استدعى، إعداد خطط تهدف إلى الحفاظ على الطبيعة. **من هنا**، نشأ مفهوم **التنمية المستدامة**، وتمّ توصيفه في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أو ما يعرف ببرونتلاند ١٩٨٧م، على أنه: «**التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة**» (٨)

وبالتّالي، يمكن الاستنتاج، بأنّ مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم شامل، يجمع بين كافة المكونات الرئيسية في المجتمع من: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وتقنية،...إلخ. وتهدف إلى أن يحصل كل فرد على فرصتة في العيش بحياة كريمة، ويلبّي كافة احتياجاته، دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تأمين متطلباتهم أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، فهي تهدف إلى ضرورة مواجهة التدهور البيئي الحاصل، والعمل على التخفيف من وطأته، من دون التخلّي عن حاجات النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

بعد هذا العرض لتطور مفهوم التنمية وإبـراز أهميته في شرايين الحياة كافة، ينبغي إظهار دور التعليم في تحقيق ما تنشده التنمية في المجتمعات. فهو يشكّل الركن الأساس في إحداث التنمية الشاملة، كما ويعتبر أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إذ من خلاله يمكن بناء مجتمع قوي قادر على الصمود بوجه المشكلات والقضايا، وتكريس المعارف والمهارات والمواقف لخدمة البيئة والمجتمع والاقتصاد، بُغية المساهمة في تلبية الاحتياجات الحالية المتزايدة، دون حرمان الأجيال اللاحقة من حقوقها.

إنّ التعليم من أجل التنمية المستدامة، هو عملية تستمر مدى الحياة، من الصغر وحتى التعليم العالي، كما تتجاوز التعليم النظامي لتتضمّن أساليب الحياة والقيم والمواقف. **لذلك**، فهذه العملية المستمرة يجب أن تدخل في أي نظام تعليمي، يطال مختلف المستويات التعليمية، بما فيها التعليم المهني

والتقني. **بالإضافة إلى ذلك،** يُسهم التعليم في تنمية المناطق الريفية والنائية عبر تحسين نوعية التعليم وزيادة الإستفادة منه. الأمر الذي يقلّص الفوارق الاجتماعية بين الريف والمدينة، ويسمح لأبناء الأرياف، اكتساب معارف وخبرات تُؤهلهم لأن يتبوأوا ما يستحقون من مراكز ومراتب. ولابدّ أن يشتمل التعليم من أجل التنمية المستدامة، مبادرات لنشر ثقافة الاحترام المتبادل، وألا يقتصر التعليم فقط على إيصال المعلومات، بل أيضًا على المشاركة والتفاعل والتكامل بين مختلف الأطراف.

بعد عرض العلاقة القائمة بين التعليم والتنمية، تتكوّن مجموعة من الأسئلة ينبغي مراجعتها لتصويب هذه العلاقة في المجتمع اللبناني:

هل استطاع التعليم أن ينجز ما يبتغيه المجتمع اللبناني؟ أم أصبح آلة استهلاكية توّلد أعباءً إضافية غير منتجة، وإن أنتجت كانت النتائج دون المستوى المطلوب؟ وهل التعليم هو الذي يقود المجتمع، أم أنّ المجتمع هو الذي يقوده؟

أمام هذه الأسئلة وأمام الواقع المعاش، وُضعت السياسات التربوية وقدرتها على إحداث التنمية المنشودة في المجتمع اللبناني تحت المجهر. حيث يعتبر البعض أن التربية بحالتها الراهنة عاجزة عن القيام بدورها التنموي وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- النظام التعليمي اللبناني مُقاد من النظام السياسي وليس قيادياً.
- المؤسسات التعليمية مسيّسة، وقد وُجدت لتحقّق أهداف الدولة، بحيث إنّ الدولة هي التي تُحدد أهداف المؤسسة التعليمية وليس العكس.
- اقتصار دور المدرسة، على إعادة وتعزيز النُّظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، لأنها –أي المدرسة– لا تستطيع أن تعمل خارج هذه المنظومة التي هي جزء منها.
- رداءة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات التعليمية المتكاثرة، والتي يهمها في

التعليم الجانب الرّبحي والمادي فقط، بحيث يصبح التعليم مادة استهلاكية لا أكثر.

- اعتبار التعليم خدمة استهلاكية أكثر مما هو توظيف استثماري، وذلك بناءً على الحشو النظري الذي يتلقاه المتعلم، دون أن يكون له المقدرة على مواجهة مشكلات الحياة والقيام بإنتاجات إبداعية، ناهيك عن الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل.
- تحجيم التعليم الرسمي وإضعاف إنتاجيته، بغية إرضاء المصالح الخاصة. وفي المقابل، ازدياد المؤسسات التعليمية الخاصة ذات الطابع الطائفي بامتياز.

ورغم ذلك، لا يمكن غضُّ النظر عمّا يلعبه التعليم كمحرّك لتطوير المجتمع، كونه جزءً من المنظومة المجتمعية. من خلاله يكتسب الفرد القيم والمبادئ التي من شأنها أن تجعله مواطناً صالحاً، يساعد في بناء مجتمع صالح، كما يكتسب أيضاً المعارف والمهارات اللازمة، التي تجعله قادراً على المشاركة في عملية الإنتاج والاستثمار، بالإضافة إلى كون التعليم سدًّا منيعاً بوجه الفقر والحرمان.

من هذا المنطلق، انبثقت السياسات التربوية من الدستور اللبناني، ومن ثمّ اتفاق الطائف، ليرسما أدوار التربية المنشودة. فكان للتربية مكانة بارزة في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) نظرًا لأهميتها، حيث خصصت الفقرة «ه» لتتناول **التربية والتعليم، وقد نصت على**:

- توفير العِلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.
- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.
- حماية التعليم الخاص، وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.
- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، وتعزيزه وتطويره بما يُلبّي ويلائم

حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية، وتقديم الدعم لها، وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

- إعادة النظر في المناهج وتطويرها، بما يُعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب، في مادّتي التاريخ والتربية الوطنية.»[٩]

لهذا، سعت السلطات الرسمية، إلى توفير التعليم للجميع، من خلال نشر المدارس الرسمية والخاصة على الأراضي اللبنانية كافة. الجدول التالي يُظهر توزيع المدارس الخاصة والرسمية في لبنان، بحسب المحافظات والأقضية.

جدول رقم ١:

توزيع المدارس الخاصة والرسمية بحسب المحافظات والأقضية

المحافظة	القضاء	رسمي	خاص	المجموع
بيروت	بيروت	٥٥	١١٢	١٦٧
جبل لبنان	المتن	٤٢	١٢٨	١٧٠
	بعبدا	٦٢	٢١٧	٢٧٩
	كسروان	٢٨	٦٢	٩٠
	عاليه	٥٢	١١٣	١٦٥
	الشوف	٦٢	٧٦	١٣٨
	جبيل	٢٣	٢٣	٤٦
الشمال	طرابلس	١٠٢	٧١	١٧٣
	المنية/الضنية	٧٣	٣٣	١٠٦
	عكار	١٧٢	١٣٢	٣٠٤
	زغرتا	٢٨	٢٨	٥٦
	الكورة	٢٥	١٩	٤٤
	بْشرِّي	٦	١٠	١٦
	البترون	٢٤	١٣	٣٧

البقاع	زحلة	٥٣	٩٠	١٤٣
	الهرمل	٢٥	١٥	٤٠
	بعلبك	٨٧	١٢٠	٢٠٧
	البقاع الغربي	٤٢	١٠٨	١٥٠
	راشيا	٢٣	١٦	٣٩
الجنوب	صيدا	٦٧	٦١	١٢٨
	جزين	٩	٨	١٧
	صور	٧١	٦١	١٣٢
	النبطية	٢٥	٥٦	٨١
	بنت جبيل	٣١	٣٦	٦٧
	حاصبيا	١٧	١٣	٣٠
	مرجعيون	٢١	١٤	٣٥

المصدر: دليل المدارس في لبنان، ٢٠١٧-٢٠١٨، المركز التربوي للبحوث والإنماء

يتبيّن من خلال هذا الجدول، أنّ المدارس الرسمية والخاصة، تنتشر على مساحة الوطن، الأمر الذي يسمح بالتحاق التلاميذ بالمدارس، دون عوائق مادية أو جغرافيّة، كونها موزّعة على نطاق واسع من لبنان. لا شك فيه، أنّ هذا التوزيع ساهم في تنمية بعض المجتمعات الريفية في لبنان وتخفيف وطأة النزوح الداخلي. ولكن هذا لا يعني أنّ أطفال لبنان كلّهم منتسبين إلى المدارس، فما زال المجتمع اللبناني يُعاني مشكلات عدم الالتحاق والتسرّب المدرسي، نتيجة عدم تطبيق إلزامية التعليم من جهة، وارتفاع نِسب الفقر والعوز من جهة ثانية.

٢- تكاليف التعليم وتمويله

تزداد تكلفة التعليم في لبنان كل سنة، حتى أصبحت عِبئاً ثقيلًا على كاهل العائلات اللبنانية. فهي لا تقتصر فقط على التكاليف المدرسية من شراء كتب، وقرطاسية، وملابس وأقساط مدرسية، بل أيضاً، تشمل تكاليف السكن التي تتكبّدها العائلة اللبنانية، نتيجة نزوحها باتجاه مناطق تجد فيها سبيلًا للقمة

العيش ولتعليم الأبناء. وضمن تكاليف التعليم أيضًا، يجب التوقّف عند «تكلفة الفرص الضائعة»[١٠] (coût d'opportunité) التي يتمّ استبدالها في سبيل الحصول على التعليم. وبالرغم من ازدياد تكاليف التعليم وغلاء فاتورتها على الدولة وعلى الأهل، إلا أنّ أعداد المتعلمين في تزايد، وذلك تبعاً لعدّة عوامل أبرزها:

- **النمو السكاني**: يعتبر النمو السكاني عملةً ذو وجهين بحق التعليم. فمن جهة، تعكس الزيادة الديموغرافية زيادة في الإقبال على المؤسسات التعليمية. ومن جهة مقابلة، يسمح النمو السكاني بزيادة نسب الفقر والعوز، ويترتّب على ذلك، عدم القدرة على تكبّد نفقات التعلّم، فيضطرون عندها إلى اللجوء إلى عمالة الأطفال.
- **انتشار مؤسسات التعليم**: ساهم انتشار مؤسسات التعليم في المناطق اللبنانية المختلفة، في الأرياف كما المدن، إلى إفساح المجال أمام أعداد كبيرة من المتعلمين للالتحاق بها.(**راجع جدول رقم ١**)
- **الدعم المالي**: سواء أكان هذا الدعم مقدّم من الدولة أو من جهات أخرى، فهو يفسح المجال أمام الأفراد من ذوي الدخل المحدود وأبناء الطبقة الفقيرة للالتحاق بالمؤسسات التربوية.
- **التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في مجالات الإنتاج**: هذا الأمر يتطلّب يد عاملة كفوءة للقيام به، لهذا ازداد الطلب عليها، وهي ذات مداخيل مرتفعة، الأمر الذي انعكس على زيادة الرغبة في التعلّم.
- **حاجة سوق العمل لمهن جديدة واضمحلال أخرى باتت تقليدية**: يخضع سوق العمل إلى تطور متواصل في المهن المطلوبة نتيجة تطور حاجات الإنسان وتعقّد سُبل عيشه. فهذا التغيّر يحمل في طيّاته مهناً جديدة، تفرض كفاءات وخبرات معينة، يُمكن اكتسابها من التعلّم.
- **الرغبة الذاتية في التعلّم**: بُغية كسر الحواجز الطبقية، والانتقال من طبقات متدنّية إلى طبقات اجتماعية أفضل (الحراك الاجتماعي).

أمام هذه الزيادات في نفقات وتكاليف التعليم، وازدياد أعداد المتعلمين والمخزون التعليمي، يتبادر إلى الذهن مجموعة من الأسئلة: من هي المصادر التي تموّل التعليم؟ ومن الذي يدفع الضرائب التي تموّله؟ ومن هو المستفيد من دعم التعليم؟

كثيرة هي الجهات التي تموّل التعليم، وأهمها:

- **الدولة**: أي من ميزانيتها، ويعود سبب الزيادة في حصة الاستثمار في قطاع التعليم من الميزانية العامة، لاعتقادها أنه سيؤدي ذلك إلى زيادة في النمو الاقتصادي، وتوفير قوى عاملة بشرية مؤهلة ومدرّبة، من شأنها أن تؤدي إلى التنمية. وهناك ثلاثة أسباب تدعو الدولة إلى دعم التعليم وهي:

١ ـ تحقيق المنفعة الاجتماعية

٢ـ تحقيق العدالة وتكافؤ الفُرص بين المواطنين، بحيث إنّ رسوم التعليم مُكلفة، ومن الصعب تحمّلها إلا للميسورين، عندها يتدخّل التعليم العام ليحقق تكافؤ الفرص، ويؤمّن فرص التعلّم لأبناء الفقراء، وذوي الدخل المحدود.

٣ـ تحقيق الكفاءة.

وفي الأرقام، بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم العالي في العام ٢٠٠٥ بحدود ٨٧٨ مليون ليرة، وارتفعت في العام ٢٠١٠ لتلامس ١٢٩٣,٣ مليار ليرة. وفي العام ٢٠١٥ واصلت نفقات وزارة التربية والتعليم العالي الإرتفاع، لتبلغ١٦٣٠ مليار ليرة، وفي العام ٢٠١٧، بلغت حصة وزارة التربية من الموازنة حوالي ١٧١٩,٦ مليار ليرة[١١]. وقد شكّلت نفقات التعليم في موازنة العام ٢٠١٨ بحدود ٢٠٦٧,٧ مليار ليرة، حيث بلغت حصّة التعليم الابتدائي والثانوي نحو ١٤٤٥,٧ مليار ليرة، وحصّة التعليم الجامعي نحو ٤٣٥,٤ مليار ليرة.[١٢]

إلى جانب المدارس الرسمية المموّلة كاملةً من الدولة، تُساهم هذه

الأخيرة في دفع جزء من أقساط المدارس والجامعات الخاصة، التي باتت تتقاضى أقساطًا كبيرة، تُرهق العائلات اللبنانية، التي لم تعد قادرة على تحمّلها إلى جانب الأعباء المعيشية الأخرى (غذاء، طبابة، مسكن... إلخ). فقد خصّصت منحًا تعليمية لأبناء الموظفين في الدوائر الحكومية والعسكريين والأساتذة. فبحسب ما أوردت مجلة «**الشهرية**»، وصلت المنح المدرسية في العام ٢٠١٨ إلى نحو ٤٣٠,٣ مليار ليرة: (الجيش اللبناني: ١٢٢,٢ مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي: ٦٢,٥ مليار ليرة، الأمن العام: ١٤,٥ مليار ليرة، أمن الدولة: ٥,٩٦٠ مليار ليرة، الجمارك: ٧,٤٥٠ مليار ليرة، تعاونية موظفي الدولة: حوالي ١٢٠ مليار ليرة، صناديق التعاضد: حوالي ٢٠ مليار ليرة، المؤسسات العامة والبلديات: حوالي ٧٥ مليار ليرة.)[١٣]

ولكن مع ازدياد حاجات المواطن اللبناني، وازدياد النفقات المترتّبة على عاتق الدولة، لتأمين متطلّبات الصحة والإسكان والغذاء والتنمية وغيرها، ناهيك عن أعباء خدمة الدين العام، باتت الميزانية العامة ترزح تحت أعباء مالية ضخمة. هذا من جهة، من جهة أخرى، إن تفشّي البطالة وازدياد أعداد المهاجرين وخصوصاً هجرة الأدمغة وحرمان الوطن من مؤهلاتهم ومن عائدات الاستثمار في التعليم. بالإضافة إلى سيطرة الطائفية والمذهبية على كل مفاصل الحياة اللبنانية، بما فيها قطاع التربية والتعليم، لهذا، وأمام هذا الواقع تسلك الحكومات اللبنانية مسلك عدم الاهتمام أو النهوض بالمدارس والمعاهد الرسمية التي باتت يتآكلها النسيان، الأمر الذي من شأنه أن يُخفف عن كاهل الموازنة أعباءً مالية إضافية.

- **القُروض المُخصصة للتعليم (أو ما يُعرف بالقروض الطلابية)**: تمنح المصارف التجارية أو المؤسسات المالية قروضاً للطلاب، يُمكن من خلالها الاستفادة من فُرص التعلّم. وبعد تخرّجهم من التعليم العالي يتوجّب على هؤلاء أن يُسددوا القروض وفوائدها، من أمثال بنك عوده، بيبلوس، فرنسبنك...إلخ.

ويتّسم هذا الإجراء بفوائد عديدة:

- من ناحية الطلاب وذويهم: فهي تُساعد أولئك الذين لا يملكون تكلفة التعليم على مُتابعة مسيرتهم التعلّمية، ليعودوا ويسددوا لاحقاً ما يتوجّب عليهم، عندما يحظى الخريج بفرصة عمل لائقة، ذات مردود مالي مرتفع.
- من ناحية المالية العامة: هذا الأمر لا يكبّد الخزينة أي تكاليف وأعباء إضافية، ويحقق النتائج الإيجابية ذاتها التي ترجوها الدولة من رفع الكفاءة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفُرص.

- **الأقساط التي يدفعها أولياء أمور الطلبة**: يتحمّل الأفراد وأسرهم الرسوم الدراسية عن أبنائهم، والتكلفة غير المباشرة للتعليم، سواء أكان ذلك لتغطية كُلفة الكتب، الملابس، السكن، الفرص الضائعة...إلخ. والتي تزداد يوماً بعد يوم، تبعاً لعوامل عديدة تؤثّر على حجم الإنفاق على التعليم، منها: مستوى الأجور التي ترتفع وتزداد (كانت آخر زيادة، حين أقرّت الحكومة اللبنانية، سلسلة الرُّتب والرواتب في العام ٢٠١٧م، بعد سلسلة من الإضرابات والتظاهرات التي قام بها أساتذة القطاعين العام والخاص، وقد نتج عن ذلك زيادات إضافية في الأقساط)، المستوى الفني والخبراتي للهيئة التعليمية، بحيث من المعلوم أنه كلما ارتفع المستوى الفني والمهاراتي للمعلم كلما زاد أجره، المستوى التقني والتكنولوجي (البنى التحتية) للمدارس، تعدد المهام التي تقوم بها المدارس الخاصة من نشاطات صفية ولاصفية، داخل وخارج الدوام الرسمي، المستوى العام للدخل القومي، المستوى العام للأسعار، ازدياد أعداد التلاميذ في المدارس الخاصة، نتيجة ضعف أداء المدارس الرسمية...إلخ. (يغطي التعليم الخاص ٧٠٪ من التعليم في لبنان).
- **المساعدات الخارجية**: المتمثلة بالقروض والاعتمادات المقدّمة من البنك الدولي، أو الاتفاقيات الثنائية بين البلدان أو مع منظّمات دولية أو أي مساعدات أخرى. **ولكن**، يجب التنبّه إلى أنّ هذه القروض ستؤدي حتماً إلى الضغط على المالية العامة، عن طريق سداد القروض وفوائدها، الأمر الذي

سيؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة.

- **المجتمع المحلّي**: تقوم بعض المجتمعات المحلّية، ممثلة في بلديات أو جمعيات أو حتى أفراد، بتقديم مساعدات ذاتية، كبناء المدارس وصيانتها، توفير سلع وخدمات ضرورية، تأمين الكتب المدرسية، استخدام يد عاملة،... إلخ. وهذا الأمر من شأنه أن يُخفّف عن كاهل الدولة وموزانتها العامة، وفي الوقت نفسه يخفف عن كاهل الأهالي.

أمام هذه التكاليف الباهظة للتعلّم في المدارس والجامعات اللبنانية، هل استطاعت هذه المؤسسات التعليمية أن تؤمّن الكفاءة الإنتاجية والجودة المطلوبة؟

٣- الكفاءة والجودة التعليمية.

يُنسب الاهتمام بالجودة في التعليم إلى الباحث الأميركي دمينغ **(Deming)** حين قاد في اليابان عام ١٩٥٠م حركة إدارة الجودة، وسرعان ما استخدم مصطلح الجودة في دراسات اقتصاديات التعليم، لدراسة الجوانب الكيفية والكمية في التعليم. وقبل الغوص في الحديث عن مفهوم جودة التعليم، يجب لفت الانتباه إلى أنّ المنظومة التعليمية هي جزء من التربية في المجتمع، أي أن المدرسة أو المؤسسة التعليمية تسهم في صناعة إنسان الغد. **لذا**، يجب التنبّه إلى أنّ المتعلم ليس سلعة تُصنع كي تباع في الأسواق، كأي منتج صناعي، إنما هو ذاك الإنسان الذي يحافظ على استمرارية المجتمع، ويعمل على تطويره.

فما هو مفهوم الجودة في التعليم؟ أهي جودة البنى التّحتية للمدرسة وبيئتها؟ أم جودة أفراد الهيئة التعليمية؟ أم جودة الخرّيجين في سوق العمل؟

ربط بعض التربويين مفهوم الجودة التعليمية، بمدى القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة، بحيث تقاس جودة التعليم في أي مؤسسة تعليمية، من خلال تخريج متعلمين مكتسبين للمعارف والقيم والمهارات المراد تحقيقها.

والبعض الآخر ربط مفهوم جودة التعليم بالمدخلات البشرية والمادية المستخدمة، وكيفية استخدام هذه المدخلات واستثمارها للحصول على مخرجات وفقاً للأهداف الموضوعة.

من خلال ما سبق، يقصد بجودة التعليم قدرة النظام التعليمي على إكساب الأفراد المعارف والقيم والإتجاهات السائدة في المجتمع، عبر استخدام طرق وأساليب من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة. ولكن، أين دور المعلمين ومؤهلاتهم، دور التكنولوجيا والتقنيات التربوية، اتجاهات المتعلمين، وغيرها من الأمور التي تؤثر على نتائج تحصيلهم؟

بعد التجاذبات في توحيد تعريف مفهوم جودة التعليم، ظهر تعريف مهم له وهو: «**مجموعة الخصائص أو السّمات، التي تعبّر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها: مُدخلات، عمليات، مُخرجات قريبة وبعيدة، تغذية راجعة، التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.**»(١٤)

وفي هذا الإطار، يعرّف نخله وهبه جودة التعليم على أنها: «درجة صلاح وفعالّية وكفاءة السلوك الذي ينفذه كل من المعلم والمتعلم، في مناخ مدرسي موثّب على الاستزادة من التعلّم والتبحّر في المعرفة، والقادر على إنتاج ردود فعل مرغوبة عند كل منهما، فضلاً عن التأثير على مقارباتهما المعرفية والقيمية والفكرية والاجتماعية، وأنماط تفاعلهما المستقبلي مع بعضهما البعض، ضمن إطار البيئة المدرسية المتوفرة.»(١٥)

من خلال هذين التعريفين، يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- بيان فعالية أطراف العملية التعليمية كافة (معلمين، متعلمين)
- بيان فعالية النظام التعليمي وجودته (المناهج التربوية، الكتب المدرسية، البنى التحتية،...إلخ)

- قدرة قياس وتقويم كل مرحلة تعليمية على حدة.

أما الكفاءة التعليمية، فتدلّ على مدى قدرة الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة، لأجل الحصول على النتائج المرجوّة، أي تحقيق الأهداف المنشودة. ويقيس البعض، الكفاءة التعليمية بطريقة كميّة، فيعبّرون عنها بنسب نجاح المتعلمين أو عدد الخرّيجين. والبعض الآخر، يقيسها تبعاً لنوعيتها، أي مدى جودة النظم التعليمية، ونوعية الخريّج ومدى تحقيق الأهداف. فهي إذن تتمثّل في قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل.

هل استطاع النظام التعليمي أن يلّبّي احتياجات المجتمع اللبناني؟ وهل استطاع أن يحقق الكفاءة المطلوبة في المتعلمين؟ ويبني المواطن المعتز بهويته؟

أمام هذه الأسئلة لا بدّ من مراجعة جودة التعليم في لبنان، ولكن جودة ماذا؟

أ- **النظام بأكمله**: لا يمكن للنظام التعليمي أن يكون مستقلًا عن المجتمع الذي هو جزء منه، بل هو على ارتباط بمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الدّينية. فهو بدوره يعكس القيم والمبادئ والعادات والثقافات السائدة في المجتمع، وينقلها عبر الأجيال من جهة، ومن جهة أخرى، يواكب التطورات والتغيّرات الحاصلة، بُغية الجمع بين أصالة المجتمع والعمل على تطويره.

- **السياسة التربوية**: إنها مجموعة المبادئ العامة والقواعد التي تضعها الدولة، بُغية توجيه التعليم نحو تحقيق أهدافها العامة، وبما يرضي مصلحتها الوطنية. وتتكوّن هذه السياسات من مزيج من أيديولوجيات وقيم ومبادئ ومعارف ومهارات، مطلوب إيصالها إلى الفرد لجعله مواطناً يخدم رؤى وتطلّعات الطبقة السياسية الحاكمة. فما الذي ترسمه السياسات التربوية في لبنان؟

انطلقت السياسات التربوية في لبنان، طامحة في تحقيق الإنصهار الاجتماعي، وبناء الإنسان الوطني الواحد، المنتمي للبنان الواحد، مستندةً على مبادئ اتّفاق الطائف بعد انتهاء الحرب الأهلية. وقد سعت إلى تكوين المواطن

على ثلاثة مستويات: المستوى **الفكري والإنساني**، الذي نادى بوجوب الالتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية، وبلبنان وطناً للحرية والديموقراطية والعدالة، والتمسّك بالثقافة الوطنية، مع الانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية. والمستوى **الوطني**، باعتبار لبنان عربي الانتماء، ووطناً سيّداً حرًّا مستقلًا، وهو جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة...إلخ. وعلى المستوى **الاجتماعي**، أي الإلتزام باحترام الحريات الفردية والجماعية وتحقيق العدالة والمساواة وجعل التعليم حق لكل مواطن.

- **المناهج التربوية**: ومدى صلاحيتها في المكان والزمان، وقُدرتها على مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في مختلف ميادين الحياة، والوقوف على حاجات المتعلمين وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم.

فيما يخصُّ المناهج اللبنانية، وبعد مرور أكثر من عقدين على صدور نسختها الأخيرة، يمكن القول: إنّها باتت تقليدية وجامدة، لا تواكب التطورات التقنية والتكنولوجية، بعيدة عن احتياجات المتعلمين وما يتطلّبه المجتمع وسوق العمل. كما تُعاني المناهج الحالية، من ثغرات جمّة، سواء على مستوى الأهداف وما يشوبها من ضبابية وغموض، أو على مستوى المحتوى، الذي هو عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمعلومات، مترجمة في كتب دراسية، لتكون أساساً لتدريس المتعلم، دون أن يُشبع حاجاته والمجتمع، ناهيك عن طرائق التدريس تقليدية وأساليب تقويم قديمة إن وُجدت.

يقضي المرسوم ١٠٢٢٧ المتعلق بالمناهج الدراسية وتحديدًا في المادة ٣ منه، بأن تتجدّد مناهج التعليم العام كل أربع سنوات كي تبقى مواكبة للتطور. لذا، يُمكن القول، إنّها باتت غير مجدية في ظل هذا التراكم المعرفي الحاصل وحجم التطورات والتغيّرات الحضارية، دون أن يقابلها أي تعديل أو تطوير للمناهج الدراسية الحالية.

- **الكُتب المدرسية**: تُترجم ما ورد في المنهج، وتُشكل مصدر تخطيط للمعلم في العملية التعليمية، كما تُحدد له المادة والقدر المناسب الذي سيعطيه

لتلاميذه. كما يعتبرالكتاب المدرسي، مرجعاً للتلميذ، يعود إليه ليكتسب المفاهيم الأساسية، وعادات التفكير، واكتساب مهارة التحليل والربط والاستنتاج، وإبداء الرأي والنقد. ونظراً لأهمية الكتاب المدرسي، ينبغي السعي إلى تحسين جودته والعمل على تطويره، بدل من أن يكون كتاباً عُمره أكثر من عقدين، وقد بحيث باتت مستنداته شبه بالية، ومعلوماته تحتاج إلى الكثير من التجديد والتحديث..[١٦]

ب- **المؤسسات التعليمية**: تُقاس جودة المؤسسة التعليمية، من خلال نجاحها في تحقيق أهدافها وقدرتها على قيادة مواردها البشرية والمادية، من وسائل وتجهيزات، والكشف عن نقاط القوة من أجل تفعيلها، وكذلك إبراز نقاط الضعف، والعمل على معالجتها وتطوير أدائها.

	المؤسسات التعليمية الخاصة	المؤسسات التعليمية الرسمية
النظام الداخلي	نظام نابع من خلفية طائفية	نظام نابع من خلفية سياسية
البنى التحتية	- بالإجمال متطورة مع صيانة دورية - صفوف وقاعات مجهزة وكبيرة - توفر الملاعب الرياضية والباحات	- بالإجمال رديئة في ظل غياب الصيانة - صفوف وقاعات ضيقة - افتقار للباحات والملاعب الرياضية
التجهيزات التربوية	- تجهيزات متطوّرة -كتب مدرسية متجددة وبلغات أجنبية	- ضُعف في التجهيزات -كتب مدرسية عُمْرها أكثر من عقدين
كفاءة الهيئة التعليمية	كفاءة جيدة مع رقابة جيدة	كفاءة جيدة مع تهاون في الرقابة

ج- **المتعلمين (المخرجات)**: ترتبط بجودة النواتج النهائية لنظام التعليم في ضوء الأهداف، وما يرتبط بذلك من الاحتياجات الكمية والنوعية لسوق

العمل. وقدرة الخرّيج على تطبيق المعارف والمهارات في سوق العمل التي اكتسبها أثناء دراسته.

يشهد لبنان في السنوات الأخيرة، نسباً عالية من النجاح في الامتحانات الرسمية تفوق ٩٠ ٪ في الفروع الأربعة للثانوية العامة، بالإضافة إلى تخرّج عددٍ هائل من الطلاب من الجامعات اللبنانية. ماذا يعني هذا الأمر؟ هل هو دليلٌ كفاءة عالية وإنتاجية متميزة؟ أم دليل إنهيار النظام التعليمي، ليجرّده من الكفاءة والجودة ؟

أمام هذا الواقع، لا بدّ من إجراء مراجعةٍ لنتائج مباريات الدخول إلى الجامعات العريقة، ذات الخبرة والجودة العالية من جهة، ومن جهة أخرى، قراءة لسوق العمل اللبناني ومدى قدرة هؤلاء الخريجين على تلبية احتياجات هذا السوق.

على كل حال، أضحت عملية التعلّم في المدارس الرسمية كما الخاصة، هدفاً للنجاح في الامتحانات الرسمية، إذ يتمّ إعداد المتعلمين على نماذج الأسئلة والإجابات المتوقّعة، يحفظونها ويُفرغونها على أوراق امتحاناتهم لينالوا أرفع العلامات، ولكنهم في الواقع لا يمتلكون المهارات المطلوبة التي تخدمهم في حياتهم العلمية والعملية. فهل هذه هي الكفاءة الإنتاجية التي يُريدها المعنيّون من المناهج اللبنانية؟ وأيُّ أجيال نُربّي؟

من ناحية نتائج مباريات الدخول إلى الجامعات، فقد علت الصرخة ولا زالت تتصاعد من بعض الكليات، خصوصاً تلك التي تعتمد على التحليل والابتكار، ككليات الهندسة على أنواعها، وكليّات العلوم على التردّي في مستويات الطلاب. **وفي هذا السياق،** دوّن الدكتور طنوس شلهوب خبرته بما شاهده على مدى ثلاثين عاماً، وصولاً إلى حصد ثمار المناهج الأخيرة الصادرة عام ١٩٩٧. وأبرز ما جاء في مقاله:

«في تجربتي الشخصية كأستاذ في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية، وعندي من الخبرة الأكاديمية ما يتعدّى الثلاثين عاماً، يمكنني الجزم بأنّ تراجعاً

كبيراً قد طرأ على نوعية الطلاب المنتسبين إلى الكلية (وهم كلهم خضعوا لامتحانات دخول لا غبار على صدقية نتائجها)، وأن هذه التراجعات بدأت تلمُّسها ما بعد العام ٢٠٠٠، أي بعد التعديلات التي أقرّت على برامج التعليم الأساسي والثانوي. وما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة، أن الطلاب أصبحوا أكثر ميلًا للتلقين، وأقل استعداداً وقدرةً على التحليل. ناهيك عن التغيّرات في النظرة إلى العمل والمثابرة، بحيث تراجعت بشكل كارثي المحفزات للدرس والبحث والتفتيش، ليحلّ مكانها الرغبة في تكريس التلقّي السّلبي، كشكل وحيد للاكتساب المعرفي...»[١٧]

وليس بعيداً عن هذا المضمون، فهناك عدداً من الأساتذة الجامعيين، ممّن ينتمي إلى الجامعة الوطنية وجامعات خاصة عريقة، يجمعون آراءهم على هذا التغيير السّلبي، الذي طال ذهنية المتعلمين، بحيث استبدلوا البحث والتحليل بالحفظ الببّغائي والتلقين، مع افتقارهم للمهارات.

وماذا عن الجامعات الخاصة، التي تتكاثر يوماً بعد يوم، دون حسيب أو رقيب، فالبعض منها يبيع شهادات الاختصاص لطلابها، متجاهلةً النتائج الكارثية التي قد تحصل في سوق العمل، بل همّها الوحيد أن تكسب المال الوفير والربح المادي. ونتيجةً للاستسهال في الانتساب إلى هذه الجامعات، ـ التي تستقبل الطلاب الذين فشلوا في مباريات الدخول في الجامعات العريقة أو أولئك الذين لا يملكون القدرات والمهارات الكافية لإكمال تعليمهم العالي ـ لم تعد عملية التعليم في هذا النوع من الجامعات، مرتكزةً على البحث والتحليل والنقد، بل باتت مجرد شهادة تمنح حاملها اللقب بلا جهدٍ أوعناء، وتخوّله أن يدخل حرب سُوق العمل، دون أن يكون متسلّحاً بالتحصيل المعرفي والمهاراتي الضروريين.

أما فيما يتعلق بسُوق العمل اللبناني، فقد ضاقت مساحته بعدد الخرّيجين الجدد، الذين يتوافدون إليه حاملين شهادات التُخمة، التي لم يعد يستوعبها السوق المحلّي، عندها يصطم حاملُوها بشبح البطالة، فيضطرون إلى طرق باب الهجرة. **وفي المقابل**، هناك وظائف أخرى تستنجد وتطلب من يمتهنها، إما لعدم

توافر حملة اختصاصها، أو لقلّة المهارات والتدريب، في ظل ضعف في آداء التعليم المهني والتقني، ومستوياته المتردية، نتيجة الإهمال المتراكم والنظرة الدونية تجاهها. **وهنا نسأل: ألا يحقّ للتعليم المهني أن يخضع للتطوير؟ ألا يجب أن يعدّل النظام التعليمي في لبنان بما يرتقي بالتعليم المهني والأكاديمي معاً ؟**

٤ ـ العائدات المُنتظرة من التعليم

ماذا حصد لبنان من عائدات التعليم؟ وهل نجح عندما فضّل أن ينفق أموالًا طائلة على الاستثمار في التعليم، بدلًا من أن ينفقها على استثمارات اقتصادية أخرى؟

لم يكن التعليم يوماً استثماراً غير مجدٍ، فهو الذي يُعد الفرد لكي يكون منارةً مُشرقةً، يضيء المجتمع ويحافظ عليه. وإذا كان أيّ استثمار في الرأس المال المادي يؤدّي إلى زيادة في نسب النمو الاقتصادي، فإنّ الاستثمار في الرأس المال البشري يهدف إلى النهوض بمفاصل الحياة كلها، انطلاقاً من الفرد، وصولًا إلى المجتمع والاقتصاد والسياسة....إلخ، بحيث تدأب أنظمة التعليم إلى سدّ احتياجات المجتمع، عن طريق إعداد الأبناء إعدادًا يتلاءم مع مختلف المتطلّبات.

طبعاً، لا يُمكن تقدير عائدات التعليم كلها بتقديرات نقدية، فبالإضافة إلى الكمّ المادي الذي يسعى إليه الاقتصاديون، وربط الاستثمار في التعليم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي، إلا أنّ التعليم له عائدات أهم بكثير من تلك الأمور النقدية. فهو القادر على انتشال الفرد من مستنقع الفقر والعوز، وتحسين مكانته الاجتماعية، وهو القادر على تعزيز ثقافة الحرية والديموقراطية في المجتمع، التي لا يمكن أن تقدّر بثمن، ناهيك عن تأمين المساواة والأمان. فالتعليم ظاهرة إنسانية تعلو فوق الحسابات المادية والنقدية.

انطلاقًا من البُعد الإنساني للتعليم، حملت المناهج اللبنانية ـ بنسختها

الأخيرة الصادرة عام ١٩٩٧م- على دحض مقولة أنّ النظام التربوي اللبناني، نظام فاسد ومتخلف، ينتج كل شيء إلا الإنسان الوطني، لا بل يشكّل مصدراً لإنتاج الإنسان الطائفي المتعصب، الذي سبّب للبنان الكثير من المصائب، ويهدِّد مصير الوطن.

هنا يُطرح سؤال مهم، هل استطاعت المناهج أن تُحقّق هذه الغاية؟ هل استطاعت - مثلا- أن تُلغي من النفوس، الحقد الطائفي والمذهبي الدفين، أو الاستزلام الأعمى؟

وفي ما يتعلّق بالبُعد الاقتصادي، ما هي العائدات المادية التي استطاع النظام التعليمي أن يحصدها؟

يُظهر المحور الأول من هذا البحث، علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي، وقدرته على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فهل استطاع النظام التعليمي في لبنان أن يزيد من أرقام النمو الاقتصادي؟

سنة بعد سنة، تكشف أرقام النمو الاقتصادي في لبنان عن تدحرج نحو الهاوية تبعاً لعوامل عديدة، أبرزها:

أ- **الهجرة وتحديدًا «هجرة العقول» أو «نزف الأدمغة»**: أي التسرّب الحاصل من مفكرين، أصحاب الشهادات الجامعية، أطباء، مهندسين، علماء وغيرهم، من ذوي المهارات والتدريب العالي، من لبنان إلى بلاد أخرى، سعيًا وراء الحصول على عائدات مالية مرتفعة، وعلى مستوى معيشي لائق. وهذا النزف يُخلّف آثار سلبية على هذا البلد منها:

- حرمان المجتمع من معارف وخبرات، يمكن الاستفادة منها في تحسين نِسب النمو والتنمية.
- حرمان الاقتصاد المحلي من عائدات التعليم، عبر تقليص حجم الضرائب.
- حرمان المجتمع من رأسمال بشري كفوء وقادر على تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البالية.

- إنتاج فوارق في بنية المجتمع وديموغرافيته، بحيث إنّ نسبة هجرة الشباب، هي أعلى من هجرة كبار السن، عندها يفتقد المجتمع لعنصر الشباب.
- بدل أن يكون التعليم استثماراً مجدياً للدولة، يعود عليها بعائدات جمّة، أضحى عبئًا مالياً تتكبّده من موازنتها.
- تُؤدّي هجرة العقول إلى هجرة التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، وبالتّالي، إضعاف فرص إدخالها في عملية الإنتاج، ما ينعكس سلباً على عملية النمو الاقتصادي.

أما عن أسباب الهجرة اللبنانية فيمكن اختصارها بالتّالي:

- طلباً للعلم، بحيث يفضّل الشاب اللبناني عند انتهاء تخصّصه، أن يدخل سوق العمل في الدولة المضيفة التي تقدّم له كامل التسهيلات والرعاية الاجتماعية التي يحتاجها.
- انعدام العدالة في توزيع فرص العمل بين الشباب اللبناني، نتيجة الأنماط السائدة المبنيّة على سياسة الزبائنية والاستزلام والطائفية، بحيث تعيق توفير فرص عمل لأصحاب المؤهلات العلمية والكفاءات العالية، عندها يلجأون إلى باب الهجرة لتأمين متطلبات حياتهم.
- ارتفاع نسب البطالة، وتحديداً بين الشباب اللبناني، نتيجة:

١- نظام تربوي تقليدي، لا يُواكب التجدّد واحتياجات سوق العمل. فالمناهج الدراسية لم تتعدّل ولم تتطور منذ أكثر من عقدين، في حين أن الحياة الاقتصادية وأسواق العمل في تغيّر دائم.

٢- انتشار أعداد الجامعات والمعاهد التربوية الخاصة، والتي ترى في الطالب، مجرد حُفنة من نقود يؤمّن لها الكسب المادي، «فتوزع» الشهادات دون حسيب أو رقيب، وتُعدّ الشباب لكي يكونوا عرضة للسفر.

- انعدام التقديمات الاجتماعية التي تمنحها الدولة للعاطلين عن العمل

ولأسرهم، في ظل الغلاء المعيشي الحاصل، الأمر الذي يحتّم على هؤلاء أن يروا في الهجرة سبيلًا للعيش.

- ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم وأكلاف الإنتاج في الاستثمارات، ما يؤدي إلى اختيار أصحاب الرساميل المحلية، الهجرة واستثمار أموالهم في الخارج.

يبيّن الجدول التالي، أرقام الهجرة والواقع الخطير الذي وصل إليه في لبنان، إذ تضاعفت أعداد المهاجرين في السنوات الأخيرة، وباتت تهُدد هوية المجتمع اللبناني، في ظل تزاحم الجنسيات على أرضه:

جدول رقم ٢:

أرقام الهجرة اللبنانية ما بين أعوام ٢٠١١-٢٠١٨م

العام	عدد المهاجرين اللبنانيين
٢٠١١	٦٧,٨٨٤
٢٠١٢	٤٩,٣٩١
٢٠١٣	٥٧,٤٢٩
٢٠١٦	١١,٦٥٠
٢٠١٧	١٨,٨٦٣
٢٠١٨	٣٤,٥٠٢ (لغاية أيلول)

المصدر: //https: //www.lebanon24.com/news/lebanon

ب- **البطالة**: التي تعددت أسبابها في لبنان، ولكن النتيجة شباب دون عمل. ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى عوامل عديدة، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو ديموغرافي وتربوي،..إلخ. أما أبرز هذه الأسباب فيمكن إيجازها بالتالي:

- زيادة النمو السكاني بشكل يفوق الزيادة في النمو الاقتصادي.
- عدم ربط المناهج التعليمية الجامعية والمهنية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم، وعدم مواكبتها لسوق العمل ومتطلّباته.

- ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضعف السياسات الاقتصادية التي تكافح مشكلات التضخم المالي، وارتفاع تكاليف الإنتاج وأجور اليد العاملة.
- توافد اليد العاملة الأجنبية وزهادة أجرها: نتيجة الحروب المتنقلة التي تشهدها بعض دول الجوار، والتي تسفر عن توافد أعداد كبيرة من اليد العاملة، التي تقبل بمستوى أجر أقل من السائد، لأجل تأمين متطلبات الحياة الأساسية والاستقرار.
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين الجدد: إما لأعدادهم الكبيرة المتوافدة سنوياً، وإما لاختصاصاتهم التي ما عاد يستوعبها سوق العمل المحلي، بعدما عجزت السياسات الاقتصادية المعتمدة عن إيجاد فرص عمل في القطاعين العام والخاص.
- النمو غير المتوازن بين المناطق والقطاعات الإنتاجية.[١٨]

كل هذا، فاقم مشكلة البطالة في لبنان، حتى أنّ البعض أشار أن معدلاتها لامست ٢٠٪ في العام ٢٠١٤، وتخطّت نسبة ٣٥٪ في العام ٢٠١٦.[١٩]

بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اللبناني، وتحديداً مشكلتي البطالة والهجرة، كانت للحرب السورية انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني، فقد استقبل لبنان أعداداً هائلة من اللاجئين، شكلوا عبئاً إضافياً على بالبنى التحتية، وبات الوافدون الجُدد، ينافسون اليد العاملة اللبنانية في سوق العمل، وفي الكثير من المهن والحرف، دون أن يكون للدولة أي دور رقابي أو تشدّد في تطبيق القوانين.. وهذا الأمر أدّى إلى تفاقم أعداد العاطلين عن العمل.

بناءً على ما سبق، وفي نظرة سريعة على معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي التي يظهرها الجدول التّالي، يتبيّن بشكلٍ جليّ، التأثير السلبي لهذه المشكلات على لبنان، بحيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠١١ نحو ٠,٩٪، ليعود ويرتفع بشكل طفيف لم يلامس ٣٪ في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣،

ومن ثم ينخفض ليبلغ ١٪ في الأعوام اللاحقة.

جدول رقم٣:

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي بين السنوات ٢٠١١ـ٢٠١٨

العام	معدل النمو الحقيقي
٢٠١١	٠,٩٪
٢٠١٢	٢,٨٪
٢٠١٣	٢,٥٪
٢٠١٤	٢٪
٢٠١٥	١٪
٢٠١٦	١٪
٢٠١٧	١,٥٪
٢٠١٨	١٪

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨م

يمكن القول، نتيجةً لهذه المشكلات، لم يستطع لبنان أن يحصد عائدات التعليم، هو الذي أنفق من خزينته ولا يزال الكثير من الأموال على التعليم، وقد استطاع أن يرفع مخزون التعليم[٢٠] (انخفاض نِسب الرسوب والتسرّب المدرسي، وارتفاع نسب الالتحاق في التعليم العالي من الذكور والإناث)، إلا أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التربوية المتّبعة، دفعت بالوضع الاقتصادي نحو الهاوية والمصير المجهول، وربطت مصير الشباب اللبناني، وتحديداً أصحاب الكفاءة والاختصاص، بالهجرة الدائمة، التي تزداد أرقامها يوماً بعد يوم، مخلّفة وراءها المزيد من الضعف في الأداء الاقتصادي، وحارمةً المجتمع اللبناني من الرأسمال البشري القادر على تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البالية.

اقـتراحات في سبيل المعالجة

- التعاون والتنسيق بين التعليم المهني والتعليم الأكاديمي، وبين سوق العمل، بُغية ربط التعليم بما يتطلّبه سوق العمل.

- جعل التعليم إلزامياً، كونه أكثر الأدوات فعاليّة في القضاء على الفقر وإحداث التنمية.
- جعل اقتصاديات التعليم مقرراً إلزامياً في الجامعات اللبنانية، خصوصاً تلك التي تُعنى بالعلوم التربوية.
- تعديل المناهج التربوية بشكل دوري، لتواكب المستجدات والتغيرات الحاصلة على صعيد المعرفة والفرد والمجتمع.
- إيلاء التعليم الفني والمهني أهمية أكبر، والعمل على رفع نوعيته وجودته، بُغية تحسين مخرجاته، لتلبّي التطوّرات الحاصلة.
- ضبط مؤسسات التعليم العالي المتكاثرة، والعمل على رفع جودتها، لتأمين مخرجات تمتلك الكفاءات والمهارات المطلوبة.
- دعم التعليم الرسمي وتحسين نوعيته.
- حصر اختيار الأساتذة بكلية التربية ومراكز الإعداد التربوي، بعيداً عن المحاصصات السياسية، وذلك من أجل رفع كفاءة الهيئة التعليمية.

خاتمة

يُعتبر التعليم عملية شاملة، يختزن بين جوانبه خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية..إلخ. ويوائم بين مطالب الفرد وقيم المجتمع. فالتعليم هو القادر على تنمية المجتمعات والنهوض بها، من حالة التخلّف إلى حالة التطوّر. **ولكن،** يتوقف نجاح التنمية على اعتبارها عملية شاملة، تتخطّى القيود السياسية، وتنطلق من احتياجات المجتمع ومتطلّباته، على مختلف الصُّعد كافة: (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...إلخ).

يعتقد كثيرون، أنّ النظم التعليمية يمكنها اجتراح المعجزات، غير مُدركين أنّ على هذه النظم أن تكون نابعة من أمراض المجتمع ومشكلاته المتعددة، لتشكل حلولا جذرية لها، ولتطلق مسيرة نهضة الأمم. لكن لتنجح هذه النظم

في مهامها، عليها القيام بالتوظيف الأمثل لمواردها، وتقليل من الهدر المالي والبشري، والإيمان بأنّ الاستثمار في التعليم له عائدات جمّة يستفيد منها الجميع الفرد والمجتمع، ولا يقتصر الأمر فقط على المكاسب النقدية، بل أيضاً يطال المكاسب الإنسانية. لكن – ومع الأسف- فلبنان لا يزال يتخبّط في صراعاته السياسية، وتجاذباته الطائفية، التي تمنعه من إطلاق سراح التعليم، وبات التعليم الرسمي مهدداً بالإنهيار والسقوط، مقابل موجة «الخصخصة التربوية»، التي تجعل المدارس والجامعات الخاصة، تُرهق الأسر والآباء بأقساطها، مُقابل تعليم أبنائهم.

وأخيراً نقول: إنّ النظام التعليمي القائم اليوم، لا يُمكن إصلاحه عبر تعديلات تطال المناهج والكتب المدرسية فقط، وإنّما هو بحاجة إلى تغيير جذريّ، يطال عُمق هذا النظام، والعمل على النهوض الفعلي بالتعليم الرسمي والمهني، وتعزيز دور الجامعة اللبنانية.. وأن يتمّ إبعاده عن شبح السياسة والسياسيين..

لائحة المراجع

- ابراهيم، هناء، دور المؤشرات التعليمية في تقويم أداء المؤسسات التعليمية، جامعة نبها، مصر، ٢٠١٦.
- أبو جودة، إلياس، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، (٧٨)، ٥٩-٩٦، ٢٠١١.
- الحر، عبد العزيز، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٣.
- الرشدان، عبدالله، في اقتصاديات التعليم، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.
- الشعراني، ربى، معالم في الاقتصاد التربوي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٦.
- الشماس، عيسى، التربية والمجتمع، مكتبة الأسد، سوريا، ٢٠١٢.
- العبد الله، ابراهيم، الإصلاحات التربوية لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- العدواني، نواف، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

- العمري بسام، والسعيد أنور، اقتصاديات التعليم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧.
- عمار، العماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠٠٨.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء، دليل المدارس للتعليم العام ٢٠١٧_٢٠١٨، لبنان، ٢٠١٨
- المركز التربوي للبحوث والإنماء، التطوير التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٤.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية، ٢٠١٢.
- حافظ، محمود، مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- خليلي أحمد، وهاشمي بريقل، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ٢٠١١.
- رزق، عبدالله، البطالة كارثة عربية محققة.. هل تعالج؟ مجلة أوراق جامعية، ١/ ٢٠٠٩ (٣١)، ١٩٣_٢٠٤، ٢٠٠٩.
- شلهوب، طنوس، الشهادات الرسمية وأي مصير للنظام التعليمي؟ (٢٠١٨)
- عيسى، سنان، البطالة في لبنان: نحتاج إلى ٦ أضعاف الوظائف المتاحة، جريدة الأخبار، (٢٩٦٠)، ٢٠١٦، مأخوذ من موقع: http: //www.al-akhbar.com/node/
- اسطفان، روكز، التربية الوطنية في منهج ١٩٤٦ التربوي بين مفهومي الإنصهار والحرية، ٨٢_ ١٠٤، أبحاث ودراسات في الأصلاح والتنمية، الجزء الأول، الرابطة الفكرية اللبنانية، لبنان، ١٩٩٣.
- مجلة: الشهرية، ٢٢ أيار ٢٠١٧، مأخوذ من: https: //monthlymagazine.com//
- مجلة: الشهرية، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨، مأخوذ من: https: //monthlymagazine.com//
- مرسي، محمد، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨
- منظمة الأمم المتحدة، التربية من أجل التنمية المستدامة، (ترجمة حنان عبدالله)، اليونسكو المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- وديع، عدنان، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، (٦٨)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٧.
- وهبه، نخلة، جودة التربية: من التأطير الفكري إلى التطبيق العملي، المؤتمر التربوي العشرين، بيروت، ٢٠١١.

Références:

- Berry, A. Education, income, productivity and urban poverty, working paper, 402, Washington D.C, 2000.
- Houssein, M. Concepts, Mesures et Valeurs économiques de l'éducation : Enjeux et Débats, Université Ottawa, 2013.
- Joanis, M. L'économie de l'éducation : méthodologies, constats et leçons, CIRANO, Montréal, 2002.
- Levin, H. Mapping the economics of education an introductory essay, Educational researcher, 1989.
- Schultz, Th. The economic importance of human capital in modernization, University of Chicago, 1993.

Sites:

- https: //www.lebanon24.com/news/lebanon//
- https: //monthlymagazine.com//
- https: //data.albankaldawli.org/

الهوامش

(١) ـ عبدالله الرشدان، في اقتصاديات التعليم، ط٣، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ط٣ـ ٢٠١٥م، ص ص ١٥ـ٢٠

(٢) ـ نواف العدواني، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢ـ ٢٠٠٧، ص ص ٣٧ـ٤٤

(٣) ـ ربى الشعراني، معالم في الاقتصاد التربوي، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١٦، ص ١٨

(٤) ـ بسام العمري، وأنور السعيد، اقتصاديات التعليم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧، ص ٧٣.

(٥) ـ عمار العماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الجزائر: جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨، ص٩.

(٦) ـ عبدالله الرشدان، مرجع سابق، ص٦٤.

(٧) ـ عبد العزيز الحر، التربية والتنمية والنهضة، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،٢٠٠٣، ص٣١.

(٨) ـ منظمة الأمم المتحدة، التربية من أجل التنمية المستدامة، المملكة العربية السعودية: اليونسكو، ٢٠١٣، ص ٤

(٩) ـ وثيقة الوفاق الوطني، ١٩٨٩، ص ٧

(١٠) ـ تقاس من خلال الفرص البديلة المضحّى بها والتي تم الإستعاضة عنها بالتعليم.

(١١) ـ مجلة «الشهرية» في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٧، مأخوذ من: //https: //monthlymagazine.com

(١٢) ـ موازنة العام ٢٠١٨م.

(١٣) ـ مجلة الشهرية في عددها الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨، مأخوذ: //https: //monthlymagazine.com

(١٤) ـ عبدالله الرشدان، مرجع سابق، ص ٤٥٧.

(١٥) ـ نخلة وهبه، جودة التربية: من التأطير الفكري إلى التطبيق العملي، المؤتمر التربوي العشرين، ٢٠٠٦، ص٨.

(١٦) ـ مرجع سابق: نخلة وهبه، ص ص ١٣ـ١٩

(١٧) ـ طنوس شلهوب، الشهادات الرسمية وأي مصير للنظام التعليمي؟، ٢٠١٨م.

(١٨) ـ يراجع بهذا الخصوص:

(١٩) ـ أحمد خليلي، وبريقل هاشمي، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ٢٠١١، ص٥.

(٢٠) ـ عبدالله رزق، البطالة كارثة عربية محققة... هل تعالج؟، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

(٢١) ـ سنان عيسى، البطالة في لبنان: نحتاج إلى ٦ أضعاف الوظائف المتاحة، ٢٠١٦.

(٢٢) ـ أي عدد سنوات التعلّم التي يقضيها المتعلم في دراسته.